مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢١ ع٢، ص ص: ١١٩-١٣٣ (٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ)

الاقتصاد الإسلامي الإنساني
رؤية استراتيجية للبحث في الاقتصاد الإسلامي

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

مستقبل الاقتصاد

يسود العالم نظرة تشاؤمية نحو المستقبل الاقتصادي الذي ينتظر العالم، ولهذه النظرة ما يبررها، فمن ذلك:

١- لم تأت العولمة بالثمار الموعودة، ففي الوقت الذي زاد فيه حجم التجارة الدولية لم توزع ثمار هذه التجارة بالتساوي على البشر، فقد زادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وكرست ثقافة العولمة تقسيم المجتمع الإنساني إلى ناد للأغنياء (٢٠٪) ، وآخر للفقراء (٨٠٪). [التقرير الاقتصادي الصادر عن صندوق النقد لعام ٢٠٠٧م عمل عنوان: Globalization and Inequality].

٢- أدى الاستخدام غير المتوازن للموارد الطبيعية إلى تدهور البيئة على كوكب الأرض. وتشير الدراسات إلى أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه فلن تستطيع الوفاء بحاجة الإنسان إلى الهواء النقي، والماء الصالح للشرب، والغذاء الخالي من المواد الكيميائية.

٣- التغيرات التكنولوجية المتسارعة واحتكار المعرفة أدت إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الموارد الاقتصادية العالمية واحتكارها.

٤- اضطراب علاقة العمل وبخص الجهد البشري في نصيبه من الإنتاج، وهذا أدى إلى الإحباط وتوتر العلاقات بين العمل ورأس المال.

٥- اضطراب وعدم استقرار النظم النقدية والبنكية وتعرض الاقتصاد العالمي لهزات عنيفة بشكل متكرر، وتعرض مجهودات التنمية في الدول النامية إلى انتكاسات خطيرة بسبب ذلك.

٦- الإيغال في المادية و"سلعنة" العلاقات الإنسانية، حيث أصبحت كأي سلعة وقيمت بالمنافع المادية، وهذا ما تسبب قي فقدان المجتمعات الإنسانية لكثير من القيم مثل: الكرامة والعزة والإباء، التي أجمع على دورها الأساسي في المجتمعات البشرية الفلاسفة والمفكرون والديانات السماوية.

٧- ضعف القيم الأخلاقية واضمحلال دور الأديان في العلاقات الاجتماعية أدى إلى انتشار كثير من الأمراض الاجتماعية.

٨- التضخم الذي يسود الدول المتقدمة والنامية، وما ينتج عنه من آثار توزيعية واقتصادية على القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد، أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر، والتفاوت الصارخ في الدخول.

٩ - تقلب الاقتصاد بين الكساد والفورة وما يصاحب ذلك من إهدار للموارد.

دور القيم الرأسمالية في المشكلات العالمية

إن الحضارة الغربية وثقافة العولمة التي اكتسحت المجتمعات الإنسانية بنيت على القيم الرأسمالية، ويمكن إثبات العلاقة المباشرة بين هذه القيم وبين المآسي التي تعيشها البشرية في ظل الحضارة الغربية المعاصرة، ويلاحظ على هذه القيم أنها تفتقد إلى آلية تصحيحية وتنظيمية ذاتية، لتصحيح الاختلال الناجم عن سوء التوزيع للثروة والدخل، والذي يؤدي إلى اتساع فجوة الفقر في المجتمع، ويمكن تحديد القيم المسؤولة عن تلك المآسي في التالي:

١- الفردية التي تضحي بمصلحة المجتمع.

٢- الحرية الفردية المطلقة والتي تصادر حرية المجتمع.

٣- المنفعة الشخصية وهدف تعظيم الربح، والذي يؤدي إلى الإضرار بحقوق المجتمع في الموارد.

٤- الاعتقاد الخاطئ بعدم تعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع.

٥- تهميش دور المجتمع والمتمثل في: الدولة والمجتمع المدني.

٦- مبدأ البقاء للأصلح (الأقوى) يحكم السلوك الاقتصادي للمنافسة.

إصلاح النظام الاقتصادي الغربي

إن مصدر الخلل في النظام الاقتصادي الغربي، والذي يقوم على الفكر الرأسمالي هو غياب العدل والتطرف وعدم التوازن في العلاقات الاقتصادية. لذلك فأي إصلاح لهذا النظام يجب أن يقوم على العدل والتوازن، وأن يتلافى مشكلة التطرف، وعدم التوازن الكائن في النظام الرأسمالي والاشتراكي، لذلك يجب أن تتوفر في أي إصلاح مقترح الصفات التالية:

١- التوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع. إذ أنه قد تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع، إذ لا يشترط توافقها لذلك يجب أن تكون هناك آلية للحفاظ على توازن المصالح وتصحيح اختلالها.

٢- يجب ألا يؤدي طغيان الحرية الفردية إلى الإضرار بمصلحة المجتمع.

٣- يجب تحقيق التوازن بين هدف المصلحة الشخصية وتحقيق أقصى ربح من جهة، وهدف تحقيق مصلحة المجتمع. فمثلاً يجب أن تتحمل المنشاة كل تكاليف الإنتاج بما فيها تكلفة التلوث، والإهدار، والاستنزاف الجائر للموارد.

إن اشتراط العدل والتوازن في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد وبين المجتمع، وبين القطاع الخاص والقطاع العام، يتفق مع المنطق ومع السلوك الرشيد الذي يجب أن يكون أساس العلاقات الاقتصادية في المجتمع.

القيم الإسلامية أساس الإصلاح

إذا كانت القيم الرأسمالية التي أشرنا إلى بعضها فيما سبق هي أساس المآسي البشرية، فيمكن للقيم والأخلاقيات الإسلامية، والتي تحكم العلاقات البشرية أن تقدم البديل لتلك القيم والوسيلة لإصلاح النظام الاقتصادي الغربي، وذلك لأن النظام الإسلامي يقوم على قيمة أساسية ومبدأ أساسي واحد، وهو القسط والعدل إذ يقول الله في كتابه العزيز في تبرير الرسالات السماوية للبشر ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد٢٥) وبذلك يكون العدل والقسط أساس العلاقات البشرية، والذي أراد الله للبشر أن تقوم علاقاتهم عليه، فإذا قامت على أي أساس آخر نتج عنها الظلم والفساد. ولترجمة قيمة العدل في العلاقات الاقتصادية للبشر وضع النموذج الاقتصاد الإسلامي، والنظرية الاقتصادية الإسلامية الأسس والمبادئ التالية:

١- خلق الله الإنسان وفطره على فطرة الإيمان به، وحاجته إلى تعبده، فلو تعبد غيره تعس، ولا تتحقق سعادته إلا بتعبده، والذي يكون بتطابق سلوكه، بما في ذلك السلوك الاقتصادي، مع القيم والأخلاقيات السماوية التي أنزلها، ذلك أن القيم التي يؤمن بها الفرد تؤثر في سلوكه وتوجهه الاقتصادي.

٢- المالك هو الله، والإنسان مستخلف بملكية مؤقتة بحياته، وكسب المال وإنفاقه منضبط بطرق محددة في الشريعة تضمن العدالة.

٣- الأصل هو الحرية الفردية للإنسان، والقيود التي تفرض عليها هي لضمان عدم تعديه على حقوق المجتمع.

٤- المجتمع له القوامة على الفرد، إذا تجاوز حده وظلم، ولأن ذلك يناقض العدل، يقوم المجتمع بحملة على الالتزام بحدوده.

٥- الملكية الفردية والملكية الاجتماعية والملكية العامة يجب أن توظف في تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع.

٦- هناك تكامل بين الفرد والمجتمع، وليس تضاد؛ فالفرد يحتاج للمجتمع، فبدونه لا يمكن أن يعيش، والمجتمع يحتاج إلى الفرد في تحقيق وحدته وصيانة تماسكه؛ فالمجتمع ما هو إلا تجمع للأفراد.

٧- الدولة تقوم بضمان تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع نظم العلاقات التي تحقق التوازن والعدالة.

٨- التكافل الاجتماعي مبدأ أصيل في النظام الاقتصادي الإسلامي. فالفرد والدولة تقوم بتحقيق مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع، وأهم المؤسسات التي تساعد على تحقيقه في النظام الاقتصادي الإسلامي مؤسسة الزكاة، ومؤسسة الوقف ومؤسسة الإنفاق التطوعي.

الكتابات في الاقتصاد الإسلامي

بدأت الكتابات في الاقتصاد الإسلامي في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين بجهود متفرقة وغير منظمة، ولم يتم تنسيق الجهود وتنظيمها إلا بعد انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والذي انعقد في عام ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م، في رحاب جامعة الملك عبد العزيز بجدة وبناء على إحدى توصياته: نشأ مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز ليضطلع بمهمة تنسيق الجهود لبناء الفكر الاقتصادي الإسلامي وكانت هناك حاجة لوضع الأطر النظرية لاقتصاد الإسلامي. وقد تضافرت جهود المركز والمؤسسات والمراكز البحثية الأخرى لتحقيق هذا الهدف، مما نتج عنها تراكمات رصينة في الاقتصاد الإسلامي، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي، وفي المؤسسات الاقتصادية الإسلامية وفي التمويل الإسلامي، مما حدا بالجامعات الغربية والكتاب الغربيين بالاعتراف بهذا الحقل من المعرفة ودراسته وتدريسه والتخصص فيه أحيانا. ويمكن تلخيص أهم التراكمات كالتالي:

١- مجموعة كبيرة من الدراسات في النظام الاقتصادي الإسلامي، من حيث مبادئه وأصوله والاختلاف بينه وبين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

٢- مجموعة كبيرة من الدراسات في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية مثل: الوقف، والزكاة، وبيت مال المسلمين، وآثارها ودورها الاقتصادي.

٣- ظهور كتابات في نظرية الصيرفة الإسلامية، وفي أحكام المعاملات المصرفية المعاصرة، وفي البدائل الإسلامية لها، وفي تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وفي فقه المعاملات المالية والمصرفية.

٤- ظهور كتابات في النماذج الاقتصادية لسلوك الوحدات الاقتصادية في اقتصاد إسلامي، ما أفرز النماذج الكلية والجزئية.

٥- عدد لا بأس به من كتابات في الفكر الاقتصادي لدى المسلمين.

لقد كانت أهداف الكتابات في الاقتصاد الإسلامي هي: تحديد مواضع الاختلاف بين القيم الإسلامية، وقيم النظم الاقتصادية الأخرى مع وتعيين البديل لها، وتحديد معالم النظام الاقتصادي الإسلامي؛ أسسه ومؤسساته الاقتصادية، وتقييم المؤسسات الاقتصادية المعاصرة مثل: المصارف، والتأمين، والمؤسسات المالية والنقدية المعاصرة، من حيث وظائفها وأهدافها، ووسائلها وأدواتها، ومدى اتفاقها، وعدم تعارضها مع القيم الإسلامية، وتوظيف التراث الفقهي، وقواعد الهندسة المالية في اقتراح النماذج والأدوات والسياسات البديلة، في حالة وجود عدم موافقة أو تعارض بينها، وبين القيم الإسلامية، كما قامت بتقييم النظرية الاقتصادية الغربية، ونماذج السلوك للوحدات الاقتصادية: كالادخار، والاستثمار وسلوك المستهلك، والمنتج، والأسواق، وتوازنها في النظرية، وبالتالي اقتراح نماذج تعبر عن سلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي، وبالتالي كان هدف الكتابات في الاقتصاد الإسلامي هو: تمكين المسلم من ممارسة نشاطه الاقتصادي بما لا يتعارض مع قيمه الإسلامية، والتعامل والتكيف مع النظم الاقتصادية الأخرى.

وبتقييم الكتابات في الاقتصاد الإسلامي نجد أنها نجحت بدرجة كبيرة في تحديد معالم، وأسس، ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، ومؤسساته التاريخية، وكانت نجاحاتها متواضعة في البدائل الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية المعاصرة، مثل: مؤسسات الصيرفة والتأمين، إذ الفرق بينها وبين المؤسسات التقليدية شكليا، وكذلك بالنسبة للنماذج الاقتصادية لسلوك الوحدات الاقتصادية، إذ كانت ضمن النظرية النيوكلاسيكية، والنظرية الكنزية المجسدة للقيم الرأسمالية، لذلك لا يوجد في الكتابات في الاقتصاد الإسلامي المعاصرة جديد يمكن أن تستفيد منه البشرية للإصلاح الاقتصادي المنشود.

افتراضات نظرية الاقتصاد الإسلامي الإنساني

هذه افتراضات يجب أن تتحقق لكي حتى يمكن أن يحكم العالم نظام اقتصادي إنساني.

١- يعيش البشر في قرية كونية باتصالات سريعة تتقارب فيها المسافات، يسهل فيها تدفق الموارد الاقتصادية بما في ذلك رأس المال، والعمل والمعلومات، والمعرفة عبر حدودها السياسية، والتي أصبحت وهمية، هذا يعني أنه يجب أن تكون النظرية الاقتصادية الإسلامية واقعية، وتتكيف مع نواتج وإفرازات المنجزات العلمية للعولمة.

٢- يجب أن تكون هناك قناعة بين سكان العالم أنهم أخوة، لا فرق بين أبيضهم وأسودهم وأصفرهم، لا مبرر للصراعات أو النزاعات بينهم، وهذا يتفق مع هدف القيم الإسلامية في تحقيق السلام في الأرض.

٣- يهتم سكان العالم بجميع الأفراد القاطنين فيه، فتكون هناك شبكات السلامة الاجتماعية لحماية أفرادها من الفقر المدقع، كما أن المؤسسات الاقتصادية مثل الزكاة (ضريبة تخفيف الفقر في المجتمعات غير الإسلامية)، والوقف والتبرعات والصدقات غير الإلزامية، والضرائب تستخدم لتحقيق حد الكفاية لأفراد القرية غير القادرين على العمل بسبب العجز، أو كبر السن، أو المرض، وتقع مسؤولية تحقيق مستوى الكفاية لأفراد المجتمع على الدولة، والمؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخيري، ومؤسسات الأعمال، والأفراد القادرين في المجتمع.

٤- تتضافر جمعيات المجتمع المدني، والمؤسسات العامة، والدولة، والسوق في وضع السياسات والأدوات والنظم الاقتصادية التي تؤدي إلى توفير فرص العمل، واستغلال الموارد الاقتصادية، وتقليص البطالة، والسيطرة على التضخم والتقلبات الكبيرة والمفاجئة في أسعار الصرف، وأسعار الأصول المالية.

٥- هناك اعتماد واحترام متبادل بين سكان المجتمع، فالكل يعتمد على الكل ولا يستغني أحد عن أحد، لا فرد عن جماعة ولا جماعة عن فرد، مصيرهم مشترك، وهدفهم سلامتهم وسلامة كوكب الأرض التي يعيش عليها الجميع، وهذا لا يتحقق إلا إذا اشترك الجميع في تحقيق هذا الهدف، وهذا الدرس استنتجته البشرية في مساعيها للمحافظة على بيئة الأرض وحمايتها من التلوث، وهذا يتفق مع مبادئ الإسلام في تكريم الإنسان مع اختلاف ألوانه وأصله وأجناسه ومعتقداته، وكان هدف الإخلاف بين البشر هو التكامل والتعاون بأن يتخذ بعضهم بعضًا سخريًا.

٦- الهدف الاقتصادي للفرد تحقيق مصلحته، والتي تتحقق إذا تحققت مصلحة الآخر. فيجب ألا يكون كاسب وخاسر بل يجب أن يكون الجميع كاسب ويتحقق ذلك: إذا كان هدف الإنسان تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، حيث لا يؤدي نمو قطاع الإضرار بقطاع آخر، أو الإضرار بالبيئة التي تحيط بالإنسان.

٧- هدف النشاط الاقتصادي تلبية كل الاحتياجات المادية وغير المادية، والتي قد تكون روحية أو عاطفية أو نفسية للإنسان.

٨- القيم الأخلاقية والدينية جزء أساسي من الإنسان، تتأثر وتوثر في سلوكه الاقتصادي، لذلك يجب أن تكون جزءًا من النماذج الاقتصادية لسلوك وحداته الاقتصادية.

نموذج الاقتصاد الإسلامي الإنساني

في هذا النموذج لا يكون هدف الاقتصاد الإسلامي إدارة الاقتصاد والتنظير للسلوك الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية فحسب، بل يكون الهدف منه إدارة الاقتصاد للمجتمع البشري بأكمله، وحل مشكلاته الاقتصادية، وذلك بإحلال القيم الإسلامية، والتي أهمها: العدل والمساواة والتوازن والكفاءة، والتي يمكن أن تكون أساس الحل للمشكلات الاقتصادية، التي تعاني منها البشرية، محل القيم الرأسمالية.

والنموذج الإسلامي يقدم إلى جانب القيم الإسلامية للعلاقات الاقتصادية، أهداف السياسات العامة، ومؤسسات اقتصادية مثل الزكاة (ضريبة معالجة الفقر في المجتمعات غير الإسلامية) والوقف، والإنفاق غير الإلزامي والتبرعات كأدوات لتحقيق التكافل الاجتماعي، ومعالجة الفقر في المجتمع، والذي يعتبر أحد وظائف الاقتصاد الإسلامي، والتكافل الاجتماعي يتم بمشاركة القادرين ومواردهم والأفراد غير القادرين وهذا يؤدي إلى بناء مجتمع مترابط ومتماسك.

إن تغير اهتمام الاقتصاد الإسلامي من إدارة الاقتصاد، وحل المشكلات الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية إلى إدارة الاقتصاد، وحل المشكلات الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين للبشرية التي تقطن القرية الكونية، يستوجب تغير قواعد اشتقاق نموذج الاقتصاد الإسلامي، فاشتقاق قواعد السلوك ومحدداته من التراث الفقهي، والذي يحكم العلاقات بين الأفراد في المجتمعات الإسلامية، يكون غير كاف حين يكون المجتمع مكوناً من مسلمين وغير مسلمين، ولا يكون غير المسلمين أقلية، بل ربما يكونون الأكثرية وتكون لهم الغلبة، لذلك يجب الرجوع إلى الهدي القرآني وإلى مقاصد الشريعة، والتاريخ الاقتصادي للمسلمين في العهد النبوي، لاشتقاق العلاقات الاقتصادية لنموذج الاقتصاد الإسلامي الذي ينظم السلوك البشري.

إن توجه الاقتصاد الإسلامي لحل المشاكل الاقتصادية للبشرية يستوجب تغير الهدف منه، والأوليات التي يتبناها، واللغة التي يستعملها، حتى يمكن مد الجسور وبناء العلاقات الأخوية مع الغير، إقناع الشعوب الغير الإسلامية برسالة الحب والسلام التي يحملها الإسلام، وبالقيم الأخلاقية والإنسانية التي يدعو لها الإسلام، والتي يؤدي تبنيها إلى خلق مجتمع متماسك متضامن، يتعاون في تجنب المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البشر.

المشكلات الاقتصادية التي يسعى الاقتصاد الإسلامي لحلها

في هذه المرحلة تتوجه الأبحاث لوضع النماذج المبنية على القيم الإسلامية والتي يمكن أن تساهم في حل المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية وأهمها:

١- الفقر: حيث يفتقد الفرد للمقومات الأساسية لحياته من أكل وماء صالح للشرب، وعناية صحية، ومسكن ملائم، وتستعبد فيه لقمة العيش والسعي لتحصيلها، الفرد وتصبح محور حياته. وقد كرم الإسلام الإنسان، وأوجب له حد الكفاف على مستوى الفرد، وحد الكفاية على مستوى المجتمع، وحث القادر على العمل على السعي في الأرض، واستغلال الموارد الاقتصادية، وجعلها عبادة يثاب عليها، وأوجد مؤسسات اقتصادية مثل: الزكاة والوقف والتبرعات والإنفاق غير الإلزامي لتخفيف الفقر، فيكون مهمة الباحث كيف يمكن وضع نموذج مبني على القيم الإسلامية بهدف بناء مجتمع بشري متكافل خال من الفقر، كيف يمكن للقيم الأخلاقية الإسلامية والتي تقوم على مسؤولية المجتمع لكفالة أفراده، أن تؤدي إلى بناء مجتمع متماسك ومترابط يشد بعضه بعضًا، ويجنبه الانقسام إلى طبقات متناحرة ومتصارعة؟

٢- البطالة: والتي لا يجد فيها الفرد فرصة العمل المناسبة بالأجر المناسب، وبالتالي يُسلب الفرد حقه في الكسب والعيش بكرامة. إن الإسلام أوجب للفرد على المجتمع حق العمل والكسب، فكيف يمكن تبني القيم الإسلامية تحفيز المؤسسات في المجتمع أن تسعى باستغلال الموارد الاقتصادية بما في ذلك الموارد البشرية بكفاءة عالية وبالتالي تخفيف البطالة وآثارها الاجتماعية.

٣- التضخم: والذي قد ينتج من اختلال في العرض الكلي، أو الطلب الكلي، ويؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود، وإلى تآكل المدخرات، وانخفاض

العوائد الحقيقية للموارد المالية. هذا يعني سلب أموال الناس بغير حق، وقد حرم الإسلام الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل، فكيف يمكن لمبدأ العدالة ونظام الحسبة أن يؤدي إلى ضبط حجم السيولة وعرض النقود، والإنفاق الحكومي حتى لا تتسبب في ارتفاع نسبة التضخم.

٤- المديونية: التي استعاذ منها الرسول (ﷺ)، وحددها الإسلام في الحالات الضرورية وجعل ثواب القرض الحسن نصف ثواب الصدقة، وجعل بدائل للقرض في المعاملات التجارية بعقود المشاركات والمضاربات، فكيف يمكن للنظام الإسلامي ضبط حجم المديونية الخاصة، وربط الائتمان بالإنتاج، وترشيد أنفاق الدولة وتضيق مديونيتها.

٥- سوء توزيع الدخول: الذي يؤدي إلى الصراع الاجتماعي والتناحر، وقد أوجد النظام الإسلامي المؤسسات والأدوات والسياسات الكافية لضمان عدالة التوزيع، فكيف يمكن لمؤسسة الزكاة والوقف الإنفاق التطوعي، ونظام الاستحواذ والإحياء والتملك والتوظيف في النظام الإسلامي أن يؤدي إلى تضييق الفوارق في الدخول، وتحقيق العدالة في التوزيع في المجتمع.

٦- النظام النقدي والمصرفي الدولي الحالي يؤدي إلى أن تلعب الدول الغنية بعملات ومقدرات الدول الفقيرة، فكيف يمكن للضوابط الإسلامية أن تضمن أن يكون النقد مقياسًا عادلاً للقيم، والنظام المصرفي وسيط أمين بين المتعاملين، ومعدل التبادل وسعر الصرف بين العملات يعكس القيمة الحقيقية لتلك العملات.

٧- المقامرات والمضاربات: التي يؤدي فيها الكسب السريع إلى تعطيل الإنتاج، فكيف يمكن أن يضمن منع القمار والميسر، ومنع بيع ما لا يملك، وشرط التقابض والضوابط الشرعية للمعاملات المالية ألا تصبح الأسواق المالية صالات يدار فيها نشاط القمار، ويحافظ على وظيفتها الاقتصادية في التوسط بين المدخر والمستثمر، وتعكس قيم الأصول المتداولة فيها القيمة الحقيقية لتلك الأصول.

٨- تدهور البيئة: التي تهدد الحياة على كوكب الأرض، فكيف يمكن أن تضمن الضوابط الشرعية، والتي تحض على عدم تعدي الإنسان على الطبيعة، وعدم الإضرار والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة إلى المحافظة على البيئة وسلامة كوكب الأرض.

الاستراتيجية البحثية المقترحة

تتضمن الاستراتيجية البحثية المقترحة للبحث في الاقتصاد الإسلامي الإنساني الخطوات التالية:

الخطوة الأولى بحث المشكلات الاقتصادية العالمية

توجيه الأبحاث لمسح المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع البشرى في الوقت الحاضر، وتحديد أسبابها وتأثيرها: الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والحضاري، على المجتمعات البشرية ومستقبلها. ومن المعلوم أنه ومع سقوط الاشتراكية وتولي الحضارة الغربية قيادة البشرية بقيمها الرأسمالية، ونظمها المادية وتخليها عن الديانات السماوية، وقد أفرزت تلك ظوهر مختلفة أدت إلى تغيرات هيكلية في العلاقات القائمة في المجتمعات البشرية، كما هدد وجودها وسلمها الاجتماعي، وتسود المجتمعات الإنسانية الآن وبدرجات تفاوته.

الخطوة الثانية الربط بين القيم الرأسمالية والمشكلات

توجيه الأبحاث للربط بين هذه الظواهر والقيم الرأسمالية التي تتبناها الحضارة الغربية لإثبات أن هناك ارتباطًا بين القيم التي تتبناها النظم الرأسمالية، وبين المآسي التي تعاني منها المجتمعات البشرية.

الخطوة الثالثة تقديم النظرية ونموذج الاقتصاد الإسلامي

تقوم النظرية الاقتصادية الإسلامية على أن السلوك الاقتصادي للوحدات والمؤسسات الاقتصادية مبني على قيم أصيلة وضعها الدين الإسلامي، وهي

بديلة ومخالفة أحياناً للقيم الرأسمالية وفي هذه المرحلة تنصب البحوث على تأصيل هذه القيم، وبيان أثرها على السلوك الاقتصادي.

الخطوة الرابعة تقديم مساهمة الاقتصاد الإسلامي في حل المشاكل الاقتصادية

في هذه المرحلة تتوجه الأبحاث لوضع النماذج والمبنية على القيم الإسلامية والتي يمكن أن تساهم في حل المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية.

خطوات مقترحة لتنفيذ هذه الاستراتيجية

١. إن هذه الورقة تتضمن دعوة للبحث في المحاور، والتي يمكن حصرها في التالي:

أ- التشخيص للمشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها البشرية.

ب- مدى مساهمة القيم الرأسمالية السائدة في المجتمعات الغربية في هذه المشاكل.

ج- التأصيل للاقتصاد الإسلامي (السلوك الاقتصادي المتأثر بالقيم).

د- مساهمة النموذج الإسلامي في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة: هو اقتراح مبدئي وحتى يمكن أخذ أكبر قدر من الاقتراحات لتطويره والمساهمة فيه، فيمكن عرض الورقة في اجتماع مخصص، على الباحثين في المركز، ومعهد البحوث في البنك الإسلامي للتنمية، وجامعة أم القرى، ومناقشتها من قبل اللجنة العلمية وأخذ مقترحاتهم بشأنها.

٢. حصر قاعدة البيانات لكل المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية والأفراد المهتمين بالاقتصاد الإسلامي.

٣. إرسال الورقة إلى الجميع من أجل أخذ رأيهم في الاستراتيجية المقترحة، ودورهم في تنفيذها، وماذا يمكن أن يساهموا به من أبحاث.

٤. تشكيل لجنة متخصصة من داخل المركز للتنسيق، ولمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

٥. عقد ندوة لمناقشتها ووضع برنامج بحثي وخطط زمنية، لتحقيق الأهداف البحثية للاستراتيجية.

٦. تقدير الموارد المالية والبشرية اللازمة لها وخطة لتوفير تلك الموارد.

٧. عقد ندوات ومؤتمرات دورية يناقش في كل مؤتمر أو ندوة إحدى المشكلات الاقتصادية، والحلول الإسلامية لها.

٨. يجب أن يكون للمنظمات الاقتصادية الدولية مثل: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسة الدولية للتمويل، وصناديق التنمية الإقليمية، دور فاعل ومساهمة فعلية في تلك المؤتمرات لأنه يقع على عاتقها تنفيذ بعض البرامج المقترحة، لمعالجة تلك المشكلات.